السنة مصدراً للمعرفة والحضارة

المؤلف: **يوسف القرضاوي**.

الناشر: **دار الشروق، بيروت**.

الطبعة الثانية: 1997م (311 صفحة).

عبد الجبار سعيد*

تقديم عام

إن السنة النبوية نالت اهتماماً كبيراً من المسلمين عبر العصور منذ بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ذلك أنها تمثل حلقة الوَصْل بينهم وبين نبيّهم قدوتهم ورائدهم الذي يعد تمثُّلُ أقوالِهِ وأفعاله وتقريراته سبيلَهم إلى مرضاة الله سبحانه وتعالى، فمن خلالها نقل إليهم نموذج الإسلام المثالي الواقعي المتمثل في شخص رسول الله صلى الله عليه وسلم –فكانت "السنة شارحة للقرآن الكريم وموضحة له، ومفصلة مُجْمَلة"... بمعنى آخر كانت المصدر الثاني للتشريع على وجه العموم– بعد القرآن الكريم.

وكان جلّ اهتمام المسلمين بالسنة النبوية يتمحور حول هذه المصدرية. مع أنها على أهميتها ليست المجال الوحيد الذي تشكل مصدراً له.

ونحن نشد الرحال في هذه الوريقات بين دفتي كتاب جديد للعلامة الدكتور يوسف القرضاوي حفظه الله، يمثل محاولة لفتح آفاق مصدرية السنة النبوية سواء في مجال المعرفة أو الحضارة. فضلاً عن تجلية ما كان تشريعاً من السنة وما لم يكن ضمن البحث في السنة بعدِّها مصدراً للتشريع.

---

* دكتوراه في السنة وعلوم الحديث من جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، (السودان)، 1996. أستاذ مساعد في قسم الحديث والسنة بجامعة الزرقاء الأهلية (الأردن).

تعريف بالكتاب

عنوان الكتاب السنة **مصدراً للمعرفة والحضارة**، وقد طبع هذا الكتاب طبعتين، الأولى منها محدودة نشرها مركز بحوث السنة والسيرة النبوية بجامعة قطر. كما ذكر المؤلف في مقدمته للطبعة الثانية، (ص5)، ثم تولّت دار الشروق نشر الطبعة الثانية، سنة 1997، وقد جاءت في 311 صفحة من القطع العادي.

وقد ضمت هذه الطبعة:

- مقدمة المؤلف للطبعة الثانية للكتاب، وهي الأولى الصادرة عن دار الشروق.

- مقدمة المؤلف للكتاب.

- القسم الأول: الجانب التشريعي في السنة النبوية.

- القسم الثاني: السنة مصدراً للمعرفة.

- القسم الثالث: السنة مصدراً للحضارة.

- خاتمة.

- فهرس موضوعات الكتاب.

- قائمة بمؤلفات فضيلة الدكتور يوسف القرضاوي.

هذا والكتاب في إطار بحثه في مصدرية السنة في مجال المعرفة والحضارة، يقدم في حقيقة الأمر دراسة موضوعية لأحاديث وسنن مروية عن النبي صلى الله عليه وسلم، فخدم هذين المجالين بتفصيلهما كما نبين فيما يأتي:

أفكار الكتاب ومحتوياته

جاء الكتاب كما أسلفنا في ثلاثة أقسام:

الفصل الأول: تناول الجانب التشريعي من السنة، وبيان ما كان منها للتشريع، وما لم يكن للتشريع، وما كان للتشريع العام أو للتشريع الخاص، وللتشريع الدائم أو للتشريع العارض، وقد حاول المؤلف هنا أن يتخذ موقفاً وسطاً بين فئتين من المسلمين ترى إحداهما أن "كل ما ورد في السنة يعد تشريعاً ملزماً لكل الناس في كل الأزمان وفي كل الأقطار وفي كل الأحوال" (ص 19) وتريد الأخرى أن تعزل السنة عن شؤون الحياة العملية كلها فالعادات والمعاملات وشؤون الاقتصاد والسياسة والإدارة والحرب ونحوها يجب أن تترك للناس، ولا تدخل السنة آمرة ولا ناهية ولا موجهة ولا هادية"، (ص 20).

وقد وقف المؤلف عند الحديث الذي تعتمده الفئة الثانية وهو حديث تأبير النخل، وقول النبي صلى الله عليه وسلم، "أنتم أعلم بأمر دنياكم" (أخرجه مسلم)، وقد بيّن أنهم أولوه على غير ما أريد به وما سيق لبيانه، وقد أشار المؤلف بعد ما أورد روايات هذا الحديث إلى أن "ما كان من هذا القبيل مما يرجع إلى الخبرة العادية من أمر الدنيا من زراعة وصناعة وطب ونحوها من النواحي الفنية فليس من السنة التشريعية التي يجب اتباعها... أما أن يتخذ هذا الحديث تكأة لإخراج السنة، بل لإخراج الدين كله عن الحياة وعزله عن شؤون المجتمع بدعوى أنها رسالة روحية فهذا ما ترفضه السنة، ويرفضه القرآن، ويرفضه الإسلام". (ص 21).

وقد تناول المؤلف قضية السنة التشريعية مبرزاً أهمية البحث فيها، مشيراً إلى ارتباطها بأصول الفقه أكثر من أصول الحديث، وقد عرض البحث للفكرة تاريخياً بدءاً من أبي العباس شهاب الدين القرافي (ت 674هـ) في كتابيه **الفروق، والإحكام في تمييز الفتاوى من الأحكام**، إلى ابن قتيبة (ت276هـ) في كتابه **تأويل مختلف الحديث**. وشاه ولي الله الدهلوي (ت1176) في كتابه **حجة الله البالغة**، ومحمد رشيد رضا في تفسيره، والشيخ محمود شلتوت في كتاب **الإسلام عقيدة وشريعة**، والطاهر بن عاشور في كتابه **مقاصد الشريعة الإسلامية**.

وقد رأى المؤلف د. **يوسف القرضاوي** بعد عرضه لأقوال هؤلاء العلماء في المسألة أن هناك حقيقتين لا ينبغي الاختلاف فيهما وهما:

1- أن جمهرة السنة –سواء كانت أقوالاً أو أفعالاً أو تقريرات– هي للتشريع ومطلوب فيها اتباع النبي صلى الله عليه وسلم الذي جعل الله الهداية في اتباعه ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ (لأعراف: 158).

2- أن من السنة ما ليس للتشريع ولا يجب الطاعة فيه وهو ما كان من أمر الدنيا المحض، وهو الذي جاء في الحديث الصحيح: "أنتم أعلم بأمر دنياكم". (ص 48).

وأشار إلى الخلاف في تنزيل هذا المبدأ منزل التطبيق في مثل الأحاديث المتعلقة بالأكل والشرب وبَّين أن مما يكمل هذا ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، من تشريعات ليس لها صفة العموم والدوام بل قصد بها علاج أوضاع معينة في ظروف معينة، وهو ما يترجم عنه بأن صدر عنه بوصف الإمامة أو الرئاسة أو القضاء، وأصله كالمتفق عليه ولكن الخلاف في تطبيق الجزئيات المختلفة وقد عرض لبعض الأمثلة في المسألة مما يتعلق بالبيع والزكاة وغيرهما، وتوقف بنحو مفصل عند الأحاديث الواردة في الطب.

وقد نبّه د. القرضاوي في نهاية هذا القسم إلى ضرورة التدقيق وشدة التحري في التمييز بين ما جاء في السنة للتشريع وما لم يجيء للتشريع، وما كان للتشريع العام المطلق الدائم، وما لم يكن كذلك. وما صدر بوصف الإمامة والرئاسة، وما ليس له هذه الصفة. بعد إثبات مبدأ التقسيم... تبقى سلامة التطبيق على ما ورد في السنة، فهنا مزلّة القدم، وهنا يقع الإفراط والتفريط اللذان لا يسلم منهما إلا من رزقه الله البصيرة وعمق الفهم لمقاصد الشريعة، والربط بين تحليلاتها وجزئياتها.

أما **القسم الثاني** فقد جاء تحت عنوان: **السنة مصدراً للمعرفة** وقد بيّن فيه المؤلف أن مصادر المعرفة عند الماديين تنحصر فيما يدركه الحس من الماديات، أو يدركه العقل من المعقولات. وإنهم لا يؤمنون بأي مصدر بعد ذلك.

وأشار إلى أننا نحن المسلمين نؤمن بهذين المصدرين، ونعُد الحواس والعقل أدوات مهمة، بل نعماً جليلة... ولكننا نؤمن بأن هناك مصدراً آخر للمعرفة يعلو على هذين المصدرين ويسددهما إذا أخطآ الصواب أو ضلاّ السبيل، وهو الوحي الإلهي. (ص 84-86).

كما تحدث المؤلف د. القرضاوي عن السنة بعدِّها مصدراً للمعرفة كما هي مصدرٌ للتشريع. سواء كانت هذه المعرفة دينية، أو معرفة إنسانية اجتماعية، وقد تعرض المؤلف قبل حديثه عن المعارف الغيبية إلى الإشكال الذي تداوله العلماء مراراً بشأن حجية خبر الواحد فيما يتعلق بالعقيدة. وإن كانت تثبت به وحده أوْ لا تثبت وقد عرض آراء مختلف المدارس ورأى أن الخلاف في حقيقته شكلي. حيث إن ما تقوم عليه عقيدة المسلم ولا تصح إلا به ثابت في القرآن أصلاً. وما عدا ذلك مما جاء في السنة لا يضر بعقيدة المسلم إن أثبته أو لم يثبته. وأما موضوع تكفير من أنكر شيئاً مما جاء في خبر الواحد من المعتقد فقد بيّنا أن جماهير المحققين —حتى ممن رأوا ثبوت العقيدة به– لا يقولون بتكفيره. وهو تحرير طيب للمسألة يجمع بين الآراء ويبيّن الآراء ويبيّن وجه الحق فيها.

ثم عرض المؤلف مجموعة من المعارف الغيبية التي وردت في السنة النبوية فيما يتعلق بأخبار الآخرة وعلامات الساعة ونحوها. وعرض لأحاديث مبشرات وفصل في هذا الجانب من المعارف. وهو تفصيل لا أظن أن ثمة داعياً له إذ كانت الإشارة إليه تكفي، خاصة إذا علمنا أن مثل هذه المعارف جلها معروف للمسلمين.

وفي الجانب الثاني من المعارف الإنسانية عرض المؤلف لأربع من هذه المعارف، وأورد عدداً من الأحاديث مِمّا له علاقة بها وهي التربية وركز فيها على التربية البيئية، وعناية السنة بالبيئة وبالشجرة والتشجير والخضرة والثروة الحيوانية، وكذلك الصحة حيث أورد العديد من السنن التي تهتم بصحة الناس ونظافتهم وتحثهم على النشاط والحركة. وتحث على التداوي. وتهتم بالصحة النفسية وغير ذلك مما فيه اهتمام بصحة الإنسان.

وكذلك الاقتصاد حيث أورد عدداً من الأحاديث في الحث على الإنتاج وتحسينه والمحافظة على مصادره وفي ترشيد الاستهلاك وفي مجال التوزيع وفي مجال التداول. ثم تحدث عن السنة والعلم التجريبي وتهيئة

المناخ النفسي والعقلي للبحث العلمي، وقد كانت الاستشهادات في هذا الموضوع تستند إلى القرآن الكريم أكثر منها إلى السنة النبوية.

ولست أدري بهذا الصدد إن كان أستاذنا الكريم قد اطلع على مقالة الدكتور محمد عمارة[1] حول مصدرية السنّة للمعرفة حيث أشار إلى عدة معارف يمكن التوصل إليها من خلال السنة النبوية منها:

1- أسباب نزول البلاغ القرآني والوحي الإلهي.

2- معرفة التاريخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي والحربي والأدبي للتجربة الإسلامية في عصر صدر الإسلام.

3- مصدر الفروع التي وقف القرآن الكريم عند أصولها، ومنها نتعلم التمييز بين الثوابت والمبادئ والأركان والأصول، بين الفروع والمتغيرات، التي تقوم وتنمو وتتجدد على هذه القواعد والأصول مرتبطة بها ومصطبغة بصبغتها.

4- معرفة أبنية الدولة الإسلامية وهياكلها.

5- مصدر التشريع النبوي والتراث القانوني في السنّة سواءٌ ما كان منه تفصيلاً لمجمل القرآن أو ما كان منه اجتهاداً فيما لا وحي فيه... وهي كذلك المصدر للتمييز في هذا الاجتهاد النبوي بين ما أقرّه الوحي مصوباً له أو معدِّلاً.

6- مصدر التمييز في الممارسات النبوية بين الدين الثابت الذي يجب فيه الاتباع للمنطق والمفهوم وبين المتغيرات الدنيوية التي يجب فيها التزام المقاصد دون حرفية التطبيقات. وأيضاً للتمييز بين الدين الثابت وبين المتغير من الأعراف والتقاليد.

7- مصدر التمييز بين ما لا يستقل العقل بإدراكه من حيث الحسن والقبح والتشريع والأحكام والفرائض والشعائر وبين التوثيق وشؤون الدنيا الموكولة إلى عقول البشر لقدرتها على أن تستقل بإدراكها

---

1 د. محمد عمارة: "السنة النبوية مصدراً للمعرفة"، مجلة المسلم المعاصر، عدد59، 1991، ص ( )

(حسناً وقبحاً) وعلى أن تفتن لها في إطار شرع الله تعالى. فهذه جملة من المعارف التي أشار إليها د. محمد عمارة، وهي تلتقي في المسعى العام مع المعرفتين الدينية والإنسانية كما أسماها د. يوسف القرضاوي. ولعل التفصيل في بعضها وتتبعه إن تيسرت طباعة الكتاب لشيخنا مرة أخرى يزيد الكتاب أهمية ويعمّ نفعه ويقدم مزيداً من الجديد.

أما **القسم الثالث** من هذا الكتاب فجاء بعنوان: **السنة مصدراً للحضارة**، وقد شمل بابين كبيرين: **السنّة والفقه الحضاري، والسنّة والسلوك الحضاري**، ولكل منهما فروع وفصول وقد أشار فضيلة المؤلف إلى أن الحديث عن السنة والبناء الحضاري، يُرجأ إلى فرصة أخرى لأن الحديث عنه يطول وكم تمنيت لو تفضل شيخنا –حفظه الله– وجعل الأولوية لهذا الأمر، لحاجة الأمة إليه أكثر من حاجتها –في تقديري– لما جاء في الفقه الحضاري والسلوك الحضاري، خاصة إذا كان مجمل ما ورد تحتهما أيضاً عادياً في غالبه العام، ولعل تصنيف السنن، ومحاولة الجمع بين بعضها في عناوين مترابطة في هذين الجانبين يظهر فيها بعض التجديد.

وقد ركّز فضيلة الشيخ في موضوع الفقه الحضاري على عدد من القضايا فمر مروراً سريعاً بفقه الآيات والسنن وعمومها وبيّن أن شيوع الانحلال يدمّر الأمم وأن العقاب يعمّ –إذا وقع– الصالح والطالح. وأن من السنن أن العاقبة للحق وأهله، وأن الأمة لا تجتمع على ضلالة.

أقول إن حديثه عن هذه القضايا كان مرّاً سريعاً بالمقارنة مع ما استغرقه هذا الموضوع من الكتاب حيث جاء في خمس صفحات من أصل خمسين صفحة استأثر بها موضوع الفقه الحضاري وحده. وأعتقد أن الباحث في ارتباط السنة بالحضارة سيخطر بباله للوهلة الأولى أن يتساءل عن أسباب نهوض الحضارات وسقوطها أو استمرارها وكيف السبيل للنهوض بحضارتنا من جديد، ولعل هذا الأمر يتضمّنه البناء الحضاري الذي أرجأ شيخنا الحديث عنه... وعلى الرغم من ذلك فإنني أعتقد أن هذه الأجزاء من هذا الموضوع مرتبطة بالفقه الحضاري.

والأمر الذي أود مناقشته هنا هو وجه الربط بين ما أورده الشيخ عن مفهوم الحضارة وتعريفه إياها بأنها "**جملة مظاهر الرقي المادي والعلمي والفني والأدبي والاجتماعي، في مجتمع من المجتمعات أو في**

مجتمعات متشابهة. وبين جملة من القضايا التي ذكرها الشيخ –حفظه الله– ضمن مسمى الفقه الحضاري، تحدّث عن: فقه المعرفة وفقه الحياة وفقه الواقع وفقه مقاصد الشريعة وفقه مكارم الشريعة.

وقد عرّف المؤلف فقه المعرفة، بأنه: "الفقه المؤسس على معرفة القيم الرفيعة والأصول الراسخة التي جاء بها الإسلام في تأصيل المعرفة"، وذكر من هذا الفقه:

أ– طلب كل علم نافع. وتحدث فيه عن فض الكفاية وفرض العين في العلم.

ب– رفض التقليد الأعمى.

ج– الوقوف عند ما يعلم.

د– الإحالة في كل علم إلى أهله وخبرائه.

هـ– الحوار مع الرأي الآخر.

و– إنصاف الرأي المخالف.

وما أود الإشارة إليه هنا أن كثيراً مما ورد في هذا الباب من الاستشهادات ورد في مواضع سابقة من الكتاب خاصة عند الحديث عن السنة والعلم التجريبي وغيرها. كما أنه في حديثه عن قضية الحوار مع الرأي الآخر كانت استشهاداته من القرآن الكريم، وليس فيها استشهاد واحد من السنة إلا من خلال الإشارة إلى أن النبي تخلق بخلق القرآن.

كما عرّف فضيلة الشيخ –حفظه الله– فقه الحياة بأنه: "المعرفة الراسخة بقيمة الحياة التي تنتهي بصاحبها إلى اليقين"، (ص 201-218). وتحدث ضمن هذا النوع من الفقه عن أفضل أعمال الحياة وبيان قيمتها عند الله. وعرّف فقه الواقع بأنه "**معرفة الواقع معرفة صحيحة دقيقة على ما هو عليه، سواءٌ كان لنا أو علينا**".

وأشار في حديثه عن فقه مقاصد الشريعة إلى أن الفقه التقليدي يُعْنى بجزئيات الأحكام الفرعية وشكلياتها، بينما الفقه الحضاري يُعْنى بمقاصدها وكليّاتها وأسرارها، ويعني بالحكم والأهداف الكلية، التي من أجلها شرع الله الأحكام وفرض الفرائض، وأحل الحلال وحرّم الحرام وهو "الحدود".

وقد اعتمد المؤلف في بيانه لفقه مكارم الشريعة على كتاب الراغب الأصفهاني في "**الذريعة إلى مكارم الشريعة**" وعدّ هذا الكتاب كله في الفقه الحضاري، وبيّن فيه الفرق بين الأحكام الشرعية التي يهتم بها الفقهاء وبيّن مكارمها التي يهتم بها الحكماء "والمكارم تعين جانب القيم الأخلاقية".

وبيّن في هذا الفقه ما فُضِّل به الإنسان، والغايات العليا للحياة، والغاية التي خلق الإنسان من أجلها، والسياسة التي يستحق بها الإنسان خلافة الله تعالى.

ثم أشار الدكتور يوسف القرضاوي إلى أن مفاهيم هذا الفقه الحضاري أن الأصل في أمور الدين هو الاتباع، وفي شؤون الدنيا هو الابتداع، (ص221). وقد التبس عليّ إن كان هذا من مفاهيم الفقه الحضاري بعموم لفظه الذي عنون به المؤلف هذا الباب –وهذا الذي يغلب على ظني– أو أنه ملحق بفقه المكارم. وفي كلتا الحالتين أظن أن هذا الأصل الذي أورده فضيلة الدكتور القرضاوي هنا لا علاقة له بالحضارة والفقه الحضاري، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الأصل بهذا النحو سيفتح مجالاً أمام من يفرقون بين شؤون الدين وشؤون الدنيا. هذا إلى جانب أنّ الابتداع مرتبط في الأذهان بمفهوم سلبي، مع إدراكي أن فضيلة الدكتور إنما أراد الإبداع والتطوير. ولعل مفهوم الإبداع أكثر ملاءمة لهذا الأصل. فإذا كان الإبداع هو المراد فإن الإبداع مطلوب حتى في شؤون الدين (فيما أظن) وأعني بهذا هنا (الاجتهاد) في بيان الحكم الشرعي واستنباطه فيما يحتاجه من تشريعات. والله أعلم.

كما أشار فضيلة المؤلف إلى أن من ركائز الفقه الحضاري التي أكدتها السنّة: الروح الإيجابية البنّاءة، التي يجب أن تسيطر على عقل المسلم وشعوره وتتوّج تفكيره وسلوكه وتتمثل في الاهتمام بالعمل لا الكلام، والبناء لا الهدم، وبإضاءة الشموع لا لعن الظلام، (ص 228).

ومن ركائز هذا الفقه أيضاً عّدُّ الإنسان بالجوهر لا بالمظهر، ومن ركائز أن الإخلاص والصواب معاً لقبول العمل.

وهذه الركيزة أيضاً مما أظنه يبعد عن أن يرتبط بالفقه الحضاري كما اختاره فضيلة المؤلف، وإن كان لا بد فأظنه بالبناء الحضاري والسنن الحضارية الصق.

ثم تحدث فضيلة المؤلف في القسم الثاني من السنة مصدراً للحضارة، عن السلوك الحضاري، (ص 230-237). وأشار فيه إلى توخي مكارم الأخلاق، وتحدث عن الرفق والسماحة والحلم والسلوك المهذب وفعل الخير، والتزام النظام والأدب العام. والنظافة والتجمل والتسامح مع لمخالفين والرحمة بخلق الله.

ومما تجدر ملاحظته هنا أن الحديث عن السلوك الحضاري بهذا الفهم وهذا البحث التفصيلي في بعض الأخلاق والسلوك يترتب على أن هناك جملة من الأخلاق الكريمة والسلوكيات المهذبة الرفيعة تحتاج إلى ضمّها إلى هذا الموضوع لا مجال لاستعراضها في هذا المقام. على أنني أُبدي تحفظاً من التوسع في إدخال هذه المضامين جميعاً في الحضارة والفقه الحضاري، لأننا سنتوسع على نفس المنهج لنجد أنفسنا بالنتيجة نتحدث عن الإسلام كله. وهذا أمر يقع فيه الكثير من المؤلفين والباحثين. فإذا أرادوا أن يتحدثوا عن الحضارة تحدثوا عن الإسلام كله، وإذا أرادوا أن يتحدثوا عن خصائص الإسلام تحدثوا عنه كله، مما له علاقة بالبحث ومما ليس له علاقة، بحيث يجد الباحث نفسه مضطراً لتكرار العديد من النصوص الحمّالة للمعاني، وفي بعض الأحيان الاعتساف في فهمها وربطها بالقضايا التي وردت فيها.

تقويم إجمالي

مما سبق نستطيع أن نقول: إن كتاب: **السنّة مصدراً للمعرفة والحضارة،** قد أفاد في إثارة جملة من القضايا ما زالت بحاجة إلى مزيد بحث ونظر من المختصين. مثل قضية السنة التشريعية وغير التشريعية إلى جانب فتح آفاق البحث في المعارف التي يمكن أن تشكل السنّة مصدراً لها. وكذلك الحضارة وأثر السنّة في بعثها والنهوض بها. وقد يرى الباحث الذي ينعم النظر أن الكتاب خلا من إضافة المعلومة الجديدة، وهذا صحيح بالنسبة للمتخصصين والمثقفين ثقافة إسلامية جيدة. وتضيق دائرة صحته بالنسبة لعوام المسلمين

وطلبة العلم من التخصصات الأخرى ممن لا يمتلكون الثقافة الإسلامية الواسعة كل بحسب ثقافته واطلاعه على السنة النبوية. على أن محاولة إضافة الجديد في العناوين والموضوعات والاصطلاحات ورط النصوص بها، محاولة تستحق تقديرنا للمؤلف، وهو الذي عرفنا عنه سعة الاطلاع وغزالة العلم، ورحابة الأفق والفكر، وتتلمذنا على كتبه ومؤلفاته بغض النظر عن اتفاقنا واختلافنا، كما ورد في القسم المتعلق بالحضارة مثلاً.

استدراكات

وبعد هذا العرض الموجز لأهم أفكار الكتاب وموضوعاته، نحاول الوقوف عند بعض القضايا منها منهج الكتاب، وأسلوب تحليله، في ملاحظات عامة وسريعة، يمكن تداركها عند إعادة طبع الكتاب –تطويراً له وتحسيناً– وذلك عهدُنا بشيخنا –أطال الله عمره– في تطوير مؤلفاته وتحسينها، والملاحظات هي:

1- أن الكتاب يتعلق بالسُّنة والبحث فيها خاصة في جانب المعرفة والحضارة وبما أن لهذين الأمرين من الأهمية فيجب مراعاة ضرورة التوثيق من المصدر الذي يعتمد عليه. فإن الأصل أن يتم الاستشهاد بما صح من السنة أو كان في مرتبة الحسن. ولا ننزل إلى الضعيف منها. ذلك أننا نريد أن نؤسس معارفها على أسس صحيحة قوية وأن نسعى للنهوض بحضارتنا من خلال أصوب الطرق وأصلبها وإن حاول البعض أن يستأهل في قبول الضعيف في دائرة المعارف كما توسع مَنْ سبقونا في قبوله في دائرة العلم الصالح. وأرى أن إغلاق باب التوسع في قبول الضعيف وروايته أولى. ولعل كتاب أستاذنا الكريم حوى عدداً من الأحاديث التي قيل بضعفها، كحديث "لولا أن الكلاب أمة من الأمم لأمرت بقتلها فاقتلوا منها الأسود البهيم"، (ص230). فعلى الرغم من قول الترمذي أنه حسن وذكره الألباني في صحيح الجامع الصغير. وتحسين الهيثمي له إلا أن فيه ليث بن أبي سليم فضلاً عن أنه مدلس. فقد اختلط ولم يتميّز حديثه فتركوه. وهو بالتالي ضعيف. وقد اجتهد فضيلة الشيخ لسدّ هذه الثغرة أحياناً بإيراد حكم بعض علماء السنة على الحديث وهذا أمر مقبول إلى حدّ ما. وأحياناً يكتفي بالإحالة إلى فيض التقدير، وصحيح الجامع الصغير، ونحو ذلك وهذا عليه ما عليه. وأحياناً يكتفي بالإحالة إلى فيض القدير، وصحيح الجامع الصغير، ونحو ذلك وهذا عليه ما عليه. وأحياناً كثيرة كان يورد الحديث دون إيراد درجته في مواضع عدة كما في الصفحة المائة مثلاً فيما عدا ما ورد في الصحيحين أو اتفق عليه.

والحقيقة أن مما يزيد كتاباً كهذا بهاءً وجمالاً، أن يتم التوثق من الأحاديث المثبتة، وأن تذكر درجته. ومما يرتبط بهذا المسألة أن يعزى الحديث إلى مصدره من خلال مصدر آخر كأن يقال في حديث، (ص 245): رواه أحمد والترمذي عن الزبير كما في صحيح الجامع الصغير (1/3361) وهذا أمر فيه ما فيه خاصة أن إمكانية الرجوع إلى الترمذي ومسند أحمد متوفرة.

2- إن الكتاب ضمّ حشداً من النصوص دون تحليل كافٍ لها. إلاّ في بعض المواضع المحدودة كما ورد في الكلام على الحديث بأن الكلاب أمة من الأمم (على الرغم من ضعفه) والحديث في قطع السّدرة. إلا أن هذه المواضع قليلة وفي ظني أن عمق التحليل للنص النبوي في دراسة كهذه أولى من حشد النصوص والله أعلم.

3- ومما أود أن أستدركه أيضاً التوقف عند ما اختاره فضيلة المؤلف من تعريف للحضارة وأظنه كان سيزداد قوّة وجمالاً لو أضاف عليه، ما جاء في بحث الدكتور **نصر عارف**[2] في مصطلح الحضارة حيث ذكر مقومات عدّة لا بد من توافرها في التجربة البشرية لتسمى حضارة. وفي ضوء ذلك التعريف إن ارتضاه شيخنا، سيتغيّر مجرى البحث في موضوع السنة والبناء الحضاري، وأرجو أن يتم ذلك قبل إصدار هذا البحث كما وعد شيخنا.

اقتراحات بحثية

ولعل من فضائل هذا الكتاب كما أسلفت سابقاً أنه فتح المجال واسعاً للانطلاق في عدة دوائر بحثية ومن ذلك:

1- دراسات تطبيقية في السنة التشريعية وغير التشريعية وهذا يتطلب أولاً فضلاً عما أورده فضيلة الدكتور القرضاوي في هذه المسألة محاولة وضع القواعد والأصول المنضبطة في تحديد ما كان من السنة تشريعاً وما لم يكن ثم البدء بالدراسة التطبيقية وفق تقسيم الموضوع. كأن ننظر في صحة الأحاديث الواردة فنحاول أن نبين ما كان منها تشريعياً وما لم يكن، فميزة الدراسة التطبيقية أنها تسهم في صقل القاعدة وتصويبها

---

2 نصر محمد عارف: الحضارة – الثقافة – المدنية، دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، ط1، 1994، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

بنحو أفضل. فضلاً عن أنها توسع الآفاق في مجال الاستشهادات والدلائل. وذات الشيء يمكن أن يقال فيما كان من السنة عاماً وما كان منها خاصاً، وما فعله النبي صلى الله عليه وسلم بوصفه إماماً وما فعله بوصفه مفتياً وما فعله بوصفه قاضياً.

2- السنة الإلهية في السنة النبوية. سواء كانت هذه السنن تاريخية أو اجتماعية أو حضارية أو كونية. وهذا الموضوع من أهم الموضوعات وأخطرها حيث جرت العادة بين الناس على أن يسقوا السنن ويأخذوها من النص القرآني دون النص النبوي. وحقيقة الأمر أن السنة النبوية كمّاً هائلاً وغزيراً من هذه السنة مما يمكن التوقف عنده ودراسته دراسة تحليلية تأمّلية معمّقة والإفادة منه في محاولة توظيفه في سبيل النهوض بحضارتنا وإقالتها من عثرتها، ولا يتحقق هذا إلا بالدراسة الموضوعية لهذه السنن. ومما يمكن الإشارة إليه في السنن التاريخية والحضارية مثلاً: الأحاديث التي ورد الحديث فيها عمّن سبقنا من الأمم (أنه كان فيمن كان قبلكم...). والأحاديث التي وردت بصيغة الشرط ورتبت جزاءً أو عقاباً على فعل ما مثل "لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقاباً منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم...". ومثل أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا تخسفان لموت أحد ولا لحياة أحد وغيره. فهذا كنز ثمين من كنوز السنة نسأل الله أن يعيننا والباحثين جميعاً في الكشف عن درره ومكنوناته.

3- الدراسات الموضوعية (في المعارف الإنسانية) وأقول المعارف الإنسانية عموماً: صحيح أن هناك عدداً من الأبحاث والدراسات الموضوعية التي تناولت عدة قضايا في السنة لكنها في مجملها لم تخرج عن كونها جمعاً للأحاديث وتصنيفاً لها في أبواب ورؤوس موضوعات معينة وحكماً على درجتها دون توقف عند متنها ونقده وتحليله واستخراج درره وفوائده وتوظيفها في خدمة العلوم. فما أحوجنا للعديد من الدراسات الموضوعية للسنة المتعلقة بجانب (المعارف الإنسانية) وهذا أولى في ظني من جانب المعارف الدينية لأنها تكاد تكون في غالبها معلومة لدى الناس. فما أحوجنا لدراسة الوضع الاجتماعي للمرأة في عهد النبوة مثلاً. وعلاقة الرجال بالنساء في العهد النبوي، ورعاية الطفل، وحقوقه، وحقوق الإنسان عموماً في السنة النبوية، وأصول إدارة الدولة في عهد النبوة وغير ذلك الكثير مما يمكن أن نقف عنده دارسين وباحثين وكاشفين عن خيرات السنة المطهرة.

4- لقد اكتفى المؤلف بإيراد المصادر والمراجع في هوامش الصفحات ولم يلجأ لفهرستها في قائمة خاصة بها. مع العلم أنّ توثيقها في هوامش الصفحات لم يكن في الأعم الأغلب مستوفياً كامل المضامين المطلوبة من حيث الطبعة ودار النشر، وتاريخ الطبعة، ونحو ذلك، ولا حتى عند ورودها لأول مرة في الكتاب.

وأخيراً لا بد من الإشارة إلى عظيم تقديري واحترامي لشيخنا مؤلف الكتاب. وأن ما ورد من إشارات نقدية وملاحظات، بشأن الكتاب لا تقلل من جهد شيخنا الذي بذله فيه لإخراجه على هذا النحو. فجزاه الله خيراً وأطال عمره.